



منظمة العمل العربية

دور منظمة العمل العربية في متابعة تنفيذ

العقد العربي للتشغيل

(2020 - 2010)

إعداد

محمد شريف داود

مدير إدارة التنمية البشرية والتشغيل

في منظمة العمل العربية

**دور منظمة العمل العربية في متابعة تنفيذ
العقد العربى للتشغيل
(2010 - 2020)**

**** تقديم :**

جاء تقرير المدير العام المقدم إلى الدورة (35) لمؤتمر العمل العربى (شرم الشيخ 2008) والذي كان تحت عنوان " التشغيل والبطالة فى البلدان العربية .. التحدى والمواجهة " استكمالاً موفقاً للمنظمة لمحاطات سابقة في مجال التشغيل حيث شكل المؤتمر لجنة من بين أعضائه تدارست على مدى ثلاثة أيام وثيقة التقرير وقدمت تقريراً اعتمده المؤتمر بقراره المرقم (1360) ولأهمية هذا القرار الذى اعتبر توصيات اللجنة بمثابة برنامج عمل متكامل حرص مكتب العمل العربى على تنفيذه بالتعاون مع أطراف الإنتاج الثلاثة فى الدول العربية ، رأيت من الأهمية بمكان ، العودة إلى ما جاء فى هذا القرار .

**** نص قرار المؤتمر رقم (1360) على :**

أولاً : تضافر جهود أطراف الإنتاج الثلاثة لينال "البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة" الاهتمام الذى يستحقه من قبل القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية، والعمل على إجازة المشاريع المقدمة فى إطار البرنامج المذكور وهى :

- (1) الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل .
- (2) إنشاء مرصد عربى لمتابعة أوضاع التشغيل والبطالة فى البلدان العربية بما يتطلبه ذلك من إعداد دراسات قطرية معمقة وتحديث للبيانات .
- (3) دعم برامج توظيف الوظائف .
- (4) المساهمة فى تطوير إدارة التشغيل وسياساته.
- (5) المساهمة فى توفير فرص المواعمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل .

ثانياً : إقامة منتدى (ثلاثى/ ثلاثى) يجمع من ناحية أطراف الإنتاج الثلاثة ، ومن ناحية ثانية الأطراف الثلاثة المعنية بـ :

- (1) التعليم والتدريب .
- (2) الاقتصاد والتخطيط للتنمية .
- (3) الاستثمار ، بما فى ذلك مؤسسات التمويل وكبار رجال الأعمال .

ويكون موضوع المنتدى : توظيف الطاقات الاقتصادية والتعليمية والاستثمارية لدعم التشغيل والتقليل من البطالة والفقر . ويتم العمل على تقديم نتائج لمؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية القادم . وتعمل أطراف الإنتاج على تقديم الدعم اللازم لإقامة هذا المنتدى.

ثالثاً : العمل على الاستفادة المثلى من فرص التدريب عربياً ، وتطوير التدريب فى البلدان العربية، وتوثيق الصلة بين المعنيين به خاصة من خلال :

(1) المساهمة فى إنجاح مشروع تكوين رابطة تجمع المعنيين بالتدريب إدارة، ومناهجا، وتمويلا، وتلقى هذه الرابطة الرعاية والدعم من قبل المنظمة . ويكون لهذه الرابطة أنشطة وتعاون مع الأجهزة العربية المعنية بالتدريب والمنشآت الإنتاجية المتوسطة والكبيرة بالتنسيق مع المنظمة ، وتوسيع هذه التجربة عند نجاحها .

(2) المساهمة فى دعم وتمويل برنامج المنظمة " إبدأ وحسن مشروعك "، وهو برنامج تدريبي عربى يشمل عشرات من الوحدات التدريبية الموجهة للمبشرين فى المنشآت الصغيرة والمتوسطة .

رابعاً : العناية المشتركة بدعم التشغيل لفئات متضررة من البطالة أكثر من بقية القوى العاملة العربية، خاصة منها :

- (1) دعم مشروع تشغيل الشباب فى البلدان العربية .
- (2) دعم برنامج تنمية المرأة العاملة الريفية .
- (3) تصميم مشروع لصالح ذوى الاحتياجات الخاصة والبحث عن تمويل له.

خامساً : العمل بتنسيق وتضافر للجهود لتوفير التمويل اللازم لمشاريع لصالح البلدان التى تمر بأزمات حروب واعتداء واضطراب خاصة منها :

(1) مشاريع لصالح فلسطين ومنها صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية، وتأهيل الأسرى المحررين، وتنمية المنشآت الصغيرة .

(2) توفير الدعم الفني والإسنادى لمشاريع لصالح العراق .

(3) مشاريع لصالح السكان فى دارفور بالسودان بالاشتراك مع حكومة السودان وبالتعاون مع جهات عربية ودولية .

سادسا : الإشادة بمبادرة دولة قطر والتي أطلقتها صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند حرم صاحب السمو أمير دولة قطر/ رئيس مجلس إدارة مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع بإنشاء مؤسسة خاصة ذات نفع عام تسمى (صلتك) . وتهدف المؤسسة إلى القضاء على البطالة وزيادة التشغيل فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال توفير الصلة بين الشباب وأصحاب الأعمال وتشجيعهم على تنفيذ المشاريع الخاصة بهم، حيث تم تخصيص مبلغ (100) مليون دولار كتبرع من حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثانى أمير دولة قطر وصاحبة السمو حرم الأمير كوفية للمشروع .. وتعتبر هذه المبادرة ذات أهمية فى مجال القضاء على البطالة والمساهمة فى تشغيل الشباب ، حيث تتجاوز أهداف المشروع مع أهداف المنظمة فى مجال التشغيل والعناية بالشباب العربى بشكل خاص .. ويدعو المؤتمر الدول العربية للاستفادة من هذه المبادرة والدعوة إلى إنشاء مثل هذه المشاريع للقضاء على البطالة فى الدول العربية .

سابعا : التعاون لدعم التقليل من البطالة بتنمية فرص تشغيل القوى العاملة العربية خارج بلدانها بصفة مؤقتة وحسب احتياجات بلدان الاستقبال، وذلك من خلال:

(1) التعاون لإدراج موضوع تيسير تنقل الأيدي العاملة العربية بين البلدان العربية ضمن اهتمامات مؤتمر القمة العربية المنتظر ، وذلك تأكيدا لما أقر عربيا فى مستويات مختلفة خلال العقود الماضية .

(2) تنظيم منتدى للمعنيين بالتنقل فى البلدان العربية المستقبلية للعمالة وبلدان المنشأ ، وذلك للتشاور والتعاون وتنفيذ مشاريع تنقل مؤقتة ثنائية أو متعددة الأطراف .

(3) تتمين مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافة اللقاء الوزارى التشاورى ، حول العمالة التعاقدية للدول الآسيوية المرسله للعمالة والدول المستقبلية لها (أبو ظبى 21 – 2008/1/22) وتبنى ما جاء فى إعلان أبو ظبى فيما يتعلق بإرساء مفهوم العمل التعاقدى المؤقت للعمالة الآسيوية الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجى ، وفيما تضمنه الإعلان من شراكات بين بلدان الإرسال وبلدان الاستقبال تضمن حقوق العمال

والمصالح الوطنية لدول الاستقبال ، وتبنى دعوة الإعلان إلى إيجاد إطار تفاهم متعدد الأطراف يحكم إدارة دورة العمل التعاقدى .

(4) دعم جهود بلدان الاستقبال العربية للحفاظ على الهوية والثقافة ، وحقوق المواطنة ، وحرية التنمية ، والتحكم فى الموارد ، ودعم تصورها للتنقل المؤقت من أجل العمل والحدود التى تترتب عن الصفة المؤقتة لذلك التنقل، وذلك لدى المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية .

(5) لفت النظر إلى خطورة الهجرة غير الشرعية على البلدان العربية جميعها ، وضرورة موازنة الجهد الدولى لمكافحة الإتجار بالبشر ، وتثمين مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة لدعم مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الموضوع.

(6) دعم فرص الهجرة المؤقتة إلى أوروبا ، وحماية المهاجرين العرب من خلال جهود إدراج قضية الهجرة ضمن المصالح المشتركة فى إطار مسار (برشلونة) ، والعناية بجمعيات المهاجرين العربية فى بلاد المهجر، وتدعيم الصلة بالتنظيمات والمنظمات غير الحكومية الداعمة للمهاجرين .

(7) إعطاء الأولوية فى التنقل المؤقت الحر إلى الكفاءات والمهارات العالية العربية ، كما تنص على ذلك اتفاقيات (الجاتس) بشأن تبادل الخدمات خاصة منها الصورة الثالثة والرابعة من تبادل الخدمات .

ثامنا : تدعيم جهود المنظمة لاستكمال لغة موحدة لمعلومات سوق العمل خاصة من خلال :

(1) إقرار التصنيف المهنى العربى الموحد الذى طور حديثا ، وذلك بعد استكمال التشاور حوله .

(2) تنفيذ مشروع التصنيف العربى المعيارى للتعليم والتدريب مع الجهات المعنية بالتعاون فى تنفيذه.

(3) وضع أدلة وبرامج تطوير لمكاتب التشغيل فى البلدان العربية .

(4) المساهمة فى تطوير شبكات معلومات أسواق العمل العربية باتجاه التوافق مع الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل ، بما فى ذلك تحسين جودة البيانات الإحصائية وقابليتها للمقارنة .

(5) بذل جهد لاستكمال بيانات مؤشرات سوق العمل العشرين على مستوى كل قطر عربى وهى المؤشرات التى تغطى بلدان العالم الأعضاء فى منظمة العمل الدولية.

(6) إعداد قاموس عمل عربى شامل ومعمق .

تاسعا : تطوير النظام المعيارى لمنظمة العمل العربية من اتفاقيات وتوصيات ،
والمواثيق ذات العلاقة ، وذلك باتجاه :

- (1) تفعيل استراتيجية تنمية القوى العاملة والتشغيل والاستراتيجيات الأخرى المقرة في إطار المنظمة.
- (2) تدعيم الأدوات القانونية العربية لدعم التشغيل والقابلية للتشغيل وإقرار أدوات جديدة ضرورية .
- (3) تطوير أدوات خاصة لمعالجة مشاكل التشغيل الحادة مثل تشغيل الشباب، وتشغيل المرأة ، وتشغيل المتعلمين .

عاشرا : تطوير الحوار الاجتماعى الثلاثى من خلال :

- (1) تطوير الأدوات القانونية ذات العلاقة بالحوار الاجتماعى لأهمية هذا الحوار فى هذه المرحلة من التنمية .
- (2) تدعيم تمثيل العمال بتطوير تنظيماتهم .
- (3) توسيع منظمات أصحاب الأعمال لتشمل صغار أصحاب الأعمال .
- (4) زيادة دور التنظيمات النقابية فى تدعيم برامج توظيف الوظائف .
- (5) تدعيم التشاور الثلاثى بشأن الأجور ، وإقرار مجالس ثلاثية للأجور تأخذ فى اعتبارها تغير تكاليف المعيشة .
- (6) التعاون الثلاثى لتدعيم معلومات سوق العمل .
- (7) المشاركة الثلاثية فى جهود التدريب تخطيطا وتنفيذا وتمويلا .
- (8) العناية الثلاثية المشتركة بالعاملين فى القطاع غير المنظم تشغيليا وتدريبيا وفرصا متكافئة، وتهيئة القطاع غير المنظم للإندماج فى الاقتصاد المنظم.
- (9) إتاحة الفرص للمرأة لمزيد من المشاركة فى منظمات أصحاب الأعمال بدعم منظمات صاحبات الأعمال ، ومزيد من المشاركة النقابية بتدعيم لجان المرأة العاملة النقابية ، والتمثيل فى المجالس المركزية للنقابات .

حادى عشر : دعم القطاع الخاص لزيادة فعالية دوره فى خلق المزيد من فرص العمل، وتحسين شروط وظروف العمل فيها ، والمساهمة فى إنجاح برامج توظيف الوظائف، وذلك من خلال :

- (1) منح ميزات ضريبية وتأمينية لأصحاب الأعمال الذين يوفرون فرص عمل

أكثر أو يحافظون على فرص العمل القائمة عندما تكون المعطيات الاقتصادية غير مواتية .

(2) دعم أصحاب الأعمال من خلال التدريب وتحسين وتيسير معلومات سوق العمل .

(3) المساهمة في تحمل جانب من كلف رفع الإنتاجية واكتساب ميزة تنافسية .

(4) تدعيم شروط إقراض أصحاب الأعمال بقدر توفيرهم فرصاً إضافية لعمل المواطنين .

(5) منح المزيد من ميزات الاستثمار عند اتجاهاه لتشغيل فئات (صعبة التشغيل) وفي قطاعات كثيفة العمالة .

ثاني عشر : تخصيص جانب من أعمال دورات مؤتمر العمل العربي المقبلة لعرض تجارب التشغيل القطرية والعربية الرائدة والتميزة مع الإشادة بالتجربة الناجحة في إقامة معارض الاستثمار والأمسيات الخاصة بها على جانب أعمال المؤتمر العام كما حدث في هذه الدورة ، وتوجيه الشكر والتقدير للمدير العام لمكتب العمل العربي على هذه المبادرة الناجحة .

**** القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية :**

جاءت قرارات القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية (الكويت ، يناير/ كانون الثاني 2009) وأكدتها قمة شرم الشيخ 2011 فيما يتعلق بقضايا التشغيل والبطالة ومعالجة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيراتها السلبية على الدول العربية لتؤكد على :

1- ضرورة توفير المزيد من فرص العمل ودعم برامج التأهيل والتدريب ورفع إنتاجية القوى العاملة العربية وزيادة قدراتها التنافسية .

2- تنفيذ برامج تأهيل أو إعادة تأهيل وتدريب العاطلين عن العمل بمشاركة فاعلة من القطاع الخاص .

3- اعتماد إعلان الدوحة الصادر عن المنتدى العربي الأول للتنمية والتشغيل (الدوحة، نوفمبر/ تشرين الثاني 2008) وتكليف منظمة العمل العربية بتنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية والمشاريع المنبثقة عنه .

4- إعطاء أولوية متقدمة في سياسات التنمية للنهوض بالتشغيل والحد من البطالة وتحسين مستوى معيشة المشتغلين الفقراء .

5- اعتماد الفترة (2010 – 2020) عقداً عربياً للتشغيل .

6- اتخاذ الإجراءات المناسبة لتسهيل تنقل الأيدي العاملة العربية ودعم دور القطاع الخاص في التنمية والتشغيل .

7- إيجاد وتوسيع فرص العمل للشباب والمرأة والعناية بحالة البلدان العربية الأقل نمواً .

**** إجراءات المنظمة تجاه قرارات القمة بشأن وثيقة العقد العربي للتشغيل :**

وأمام هذه الالتزامات التي أقرها القادة العرب لتحقيق أهداف التنمية الشاملة ، بادرت منظمة العمل العربية إلى سلسلة من الإجراءات العاجلة ، لإعداد جميع متطلبات تنفيذ هذه القرارات وما تضمنه إعلان الكويت الصادر عن ذات القمة ، حيث تمكنت أجهزتها الفنية مستعينة بأفضل الخبراء العرب في مجال التشغيل والتدريب التقني والمهني وتشريعات العمل العربية لتنتهي من إعداد جميع الوثائق التفصيلية للمباشرة في التنفيذ لقرارات كانت بالأساس من مقترحاتها عبر أجهزتها الدستورية التي سبق وأن أقرتها في مؤتمرات العمل العربية بعد مناقشات مطولة لكل وثيقة من الوثائق المذكورة والتي كانت حصيلة منتديات عربية موسعة وموائد مستديرة وجلسات عمل خلصت إلى هذه الدراسات القيمة التي حظيت بموافقة أعلى قيادة عربية ممثلة بالقمة العربية إدراكاً منها لأهمية هذه المواضيع وللمعالجات والمقترحات البناءة التي تضمنتها .

ولعل ما يهنا في هذا المقام هو الحديث عن العقد العربي للتشغيل والذي يمتد للفترة (2010 – 2020) متضمناً جملة من التوجهات الهادفة لتحقيق مراميها ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والأمنية ، فقد أصبحت المنظمة مكلفة بتقديم تقرير سنوي يعبر عن مراحل تنفيذ أهداف العقد وما يتصل بذلك من مهام أولت متابعتها القمة العربية إلى منظمة العمل العربية . لذا فقد عمدت المنظمة إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات لتحقيق وتنفيذ هذا التوجه تمثلت في :

أولاً : عقد سلسلة من الاجتماعات ضمت المعنيين في المنظمة والخبراء العرب المتخصصين في مجال متطلبات العقد .

ثانياً : تم إعداد وثيقة العقد وتم تضمينها المبادئ والمنطلقات الرئيسية التي تساعد على تحقيق متطلبات العقد .

ثالثاً : تم اختيار تقرير المدير العام إلى الدورة (37) (المنامة، 6 – 2010/3/13) ليكون موضوعه حول العقد بعنوان " **العقد العربي للتشغيل : نحو عقد اجتماعي عربي جديد** " .

رابعاً : وفور انتهاء أعمال الدورة (37) لمؤتمر العمل العربي وإقرار وثيقة العقد ، تم التعميم على الدول العربية بأطراف إنتاجها الثلاثة لتضمين خطط عملها التشغيلية من واقع التصورات الواردة في العقد العربي للتشغيل .

خامساً : جاري إعداد تقرير متابعة سنوي حول التقدم في إنجاز العقد العربي للتشغيل عرض أول على الدورة (38) لمؤتمر العمل العربي والثاني على الدورة (39)، وقد اتخذ المؤتمر بشأن التقرير الأول القرار التالي :

- (1) أخذ العلم بالتقرير .
- (2) حث أطراف الإنتاج في الدول العربية على المزيد من التجاوب والتعاون مع مكتب العمل العربي بشأن تحقيق الأهداف المرجوة من العقد العربي للتشغيل (2010 – 2020) والتأكيد على تضمين خطط عملهم ، البرنامج التنفيذي للعقد ووضعه في صدارة مضامين التنمية الشاملة .
- (3) تثمين جهود منظمة العمل العربية لتسليط الضوء في وقت مبكر على قضايا التشغيل ومشاكل البطالة باعتبارها تمثل التحدي الأكبر للمجتمع العربي ، والعمل بما تضمنته وثيقة العقد العربي للتشغيل من توجهات عامة وآليات وبرامج تنفيذية خاصة بالعقد .
- (4) أ - تقديم الشكر والتقدير للدول العربية وأطراف الإنتاج التي وافقت مكتب العمل العربي برودوها المتعلقة بتقرير المتابعة السنوي بهذا الشأن وهي : (المملكة الأردنية الهاشمية ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، المملكة العربية السعودية، جمهورية العراق ، سلطنة عُمان، دولة فلسطين ، دولة قطر ، دولة الكويت ، الجمهورية اللبنانية ، جمهورية مصر العربية ، المملكة المغربية ، الجمهورية اليمنية ، غرفة تجارة وصناعة البحرين) .
- ب- دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة (حكومات ، منظمات أصحاب الأعمال، منظمات العمال) التي لم تزود مكتب العمل العربي بتقرير المتابعة السنوية، إلى المبادرة لموافاته بالردود المطلوبة ليتسنى له استكمال تقريره الدوري للقمّة العربية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية بهذا الشأن .
- (5) حث الدول العربية للمزيد من الاهتمام والمتابعة في التعاون مع مكتب العمل العربي بشأن العمل بمتطلبات تنفيذ العقد العربي للتشغيل لما لذلك من أهمية في زيادة فرص العمل والحد من البطالة ومخاطرها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية .
- (6) توجيه الشكر والتقدير للدول العربية التي اعتمدت التصنيف العربي المعياري للمهن 2008، وهي : (المملكة الأردنية الهاشمية ، المملكة العربية السعودية ، سلطنة عُمان ، دولة فلسطين ، جمهورية مصر العربية) .

(7) توجيه الشكر والتقدير للدول العربية التي اعتمدت الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقنى والمهنى ، وهى : (المملكة الأردنية الهاشمية ، سلطنة عُمان ، دولة فلسطين ، الجمهورية اليمنية) .

(8) دعوة الدول العربية لتفعيل القرار رقم (1401) لمؤتمر العمل العربى فى دورته (36) عمان / المملكة الأردنية الهاشمية 2009 لمواءمة تصنيفاتها الوطنية مع التصنيف العربى المعيارى للمهن 2008 المعتمد .

(9) يؤكد المؤتمر على:

أ- اعتماد وثيقة متطلبات تحقيق العقد العربى للتشغيل وما تضمنته من توجهات عامة وآليات وبرامج تنفيذية خاصة بالعقد .

ب- اعتماد الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقنى والمهنى .

ج- دعوة الدول العربية لتفعيل قرار مؤتمر العمل العربى المرقم (1424) المنامة/ مملكة البحرين 2010 ، وتضمن خطط التشغيل السنوية برامج ومشاريع متطلبات التقدم المحرز فى إنجاز العقد العربى للتشغيل وإجراءاتها بشأن العمل بالاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقنى والمهنى .

(10) توجيه الشكر والتقدير للمدير العام لمكتب العمل العربى على حسن إعداده لتقرير المتابعة السنوى حول التقدم فى إنجاز العقد العربى للتشغيل ، الذى يساعد فى إعداد التقرير الذى تعده المنظمة إلى القمة العربية الاقتصادية بهذا الشأن ، ولما لهذه الوثيقة من أهمية فى تضمين خططها التشغيلية متطلبات تنفيذ العقد العربى للتشغيل وأثر ذلك على زيادة فرص العمل والحد من البطالة .

(11) دعوة المدير العام لمكتب العمل العربى للاستمرار فى متابعة التطبيقات العملية للعقد ، وتقديم تقرير سنوى حول التقدم المحرز فى هذا المجال ، وتعزيز الدور التنموى للقوى العاملة ، وتقديم المساعدات الفنية المناسبة لمواجهة أية معوقات قد تعترض الدول العربية فى هذا الشأن ، مع تقديم تقرير دورى للعرض على المؤتمر للوقوف على جهود الدول العربية لمراحل التقدم فى إنجاز العقد العربى للتشغيل .

كما اتخذ المؤتمر فى الدورة 39 لعام 2012 بشأن التقرير الثانى القرار التالى :

- (1) أخذ العلم بالتقرير .
- (2) دعوة الدول العربية لتضمين خطط التشغيل السنوية ، برامج ومشاريع ، متطلبات التقدم المحرز فى إنجاز العقد العربى للتشغيل .
- (3) دعوة الدول العربية التى لم تعتمد العقد العربى للتشغيل والإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقنى والمهنى إلى اعتمادهما طبقاً لقرار مؤتمر العمل العربى رقم " 1424 " (المنامة / مملكة البحرين 2010) .

- (4) دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة (حكومات ، منظمات أصحاب الأعمال، منظمات العمال) لموافاة مكتب العمل العربي بتقرير المتابعة السنوية حول مراحل التقدم فى إنجاز العقد العربى للتشغيل، ليتسنى له استكمال تقريره الدورى للقمّة العربية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية بهذا الشأن .
- (5) دعوة الدول الأعضاء التى لم تسم المنسق الوطنى للتصنيف العربى المعيارى للمهن، تسمية ممثلها وموافاة منظمة العمل العربية بذلك ليتم التواصل معه فى كل ما يتصل بتطبيقات التصنيف العربى المعيارى للمهن ، ودعوة منظمة العمل العربية لاتخاذ ما يلزم بشأن تحديث وثيقة التصنيف العربى المعيارى للمهن .
- (6) دعوة أطراف الإنتاج فى الدول العربية للمزيد من التعاون مع مكتب العمل العربى بشأن العمل بمتطلبات تنفيذ العقد العربى للتشغيل ، لما لذلك من أهمية فى زيادة فرص العمل والحد من البطالة ومخاطرها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية ، خاصة وأن معظم المطالب الشعبية التى سادت العديد من البلدان العربية قد تركزت حول قضايا التشغيل والبطالة والفقير .
- (7) دعم جهود منظمة العمل العربية للعمل بوثيقة العقد العربى للتشغيل والاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم المهنى والتقنى لتعزيز الشراكة بين الجهات المزودة للتدريب والتعليم المهنى والتقنى والجهات المستخدمة لمخرجاته مما يساعد فى عمليات توطين الوظائف والتنقل بين الدول العربية وتضيق الفجوة بين مخرجات التدريب والتعليم التقنى والمهنى واحتياجات سوق للعمل.
- (8) تقديم الشكر والتقدير لأطراف الإنتاج التى تابعت وثيقة متطلبات العقد العربى للتشغيل وما تضمنته من برامج تنفيذية وخاصة الجهات التى وافت مكتب العمل العربى برودها المتعلقة بتقرير المتابعة السنوى بهذا الشأن وهى : (المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين ، المملكة العربية السعودية، جمهورية العراق ، سلطنة عُمان، دولة فلسطين ، دولة قطر ، دولة الكويت ، جمهورية مصر العربية ، المملكة المغربية ، غرفة تجارة وصناعة البحرين ، اتحاد الصناعات العراقى).
- (9) توجيه الشكر والتقدير للدول التى أكدت فى تقريرها الأول والثانى اعتماد التصنيف العربى المعيارى للمهن 2008 ، وهى : (المملكة الأردنية الهاشمية ، المملكة العربية السعودية ، سلطنة عُمان ، دولة فلسطين ، جمهورية مصر العربية) .
- (10) توجيه الشكر والتقدير للدول التى أوردت فى تقاريرها اعتماد الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقنى والمهنى ، وهى : (المملكة الأردنية الهاشمية ، المملكة العربية السعودية ، سلطنة عُمان ، دولة فلسطين ، الجمهورية اليمنية) .
- (قرار رقم 1478 م . ع . ع . د 39 ، أبريل / نيسان 2012)

سادسا : مواصلة الطلب من أطراف الإنتاج لموافاة المنظمة بتقارير دورية سنوية حول مدى التقدم فى إنجاز العقد (مرفق نموذج تقرير المتابعة) .

سابعا : تضمين خطط المنظمة أنشطة وفعاليات لخدمة تطبيق العقد .

وقد تم فى هذا المجال ما يلي :-

- 1- تم عقد الندوة العربية حول (متطلباقد العربى للتشغيل والتعرف على الصعوبات والمعوقات التى تحول دون تطبيقه) (القاهرة ، نوفمبر / تشرين الثانى 2011) ، وقد شارك فى أعمال الندوة (36) مشاركا من قيادات

وزارات العمل العربية المعنية بقضايا التنمية والتشغيل وعدد من منظمات العمال وأصحاب الأعمال .

2- تضمين ورش العمل والندوات والدورات العربية والقطرية محورا خاصا يتعلق بأهمية العقد العربي للتشغيل (2010 – 2020) .

3- تم عقد اجتماع خبراء حول متابعة الخطوات التنفيذية للعقد العربي للتشغيل فى القاهرة يوم 15 يوليو/ تموز 2012 بهدف :

- تقييم الجهود المبذولة من قبل الدول العربية لتحقيق أهداف العقد العربي للتشغيل فى ضوء وثيقة العقد .
- التعرف على أى صعوبات تحول دون تحقيق هذه الأهداف خلال فترة التطبيق .
- محاولة إيجاد الحلول المناسبة لتذليل كافة المعوقات فى المرحلة القادمة .
- دراسة الردود على تقارير المتابعة السنوية للعامين (2010 ، 2011) .
- وضع تصور تطبيقي لأهداف العقد للمرحلة القادمة .

**** مضمون وثيقة العقد العربي للتشغيل :**

1. المنطلقات العامة :

- أ- نشر وتعميم أهداف العقد العربي للتشغيل ومضامينه ومتطلباته .
- ب- نشر ثقافة العمل وتطوير الوعي بأهميته .
- ج- مشاركة صناديق التمويل العربية والدولية فى دعم المشاريع الهادفة إلى تحقيق متطلبات العقد العربي للتشغيل.
- د- الاهتمام بتطوير القناعات المشتركة وقنوات الحوار المجتمعي ورسم الأدوار بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني كأساس لبناء السياسات الوطنية فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن المفهوم العام للتنمية البشرية.

2. تخفيض معدلات البطالة فى جميع البلدان العربية بمقدار النصف.

- (أ) اعتماد معدلات التشغيل وخفض البطالة معياراً رئيساً من معايير النمو الاقتصادي جنباً إلى جنب مع معيار معدلات النمو الاقتصادي .
- (ب) تطوير وتوفير خدمات التشغيل على المستويين العربي والقطري للباحثين

عن العمل ولخريجي نظم التعليم والتدريب .

(ج) رصد التقدم في خفض معدلات البطالة على المستويين العربي والقطري.

3. تخفيض نسبة المشتغلين ممن يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد إلى النصف.

أ- دعم السياسات الفعّالة للحد من الفقر بالتنسيق بين الوزارات والمؤسسات العربية ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب- رصد التقدم في تخفيض نسبة المشتغلين ممن يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد على المستويين العربي والقطري خلال سنوات العقد.

4. زيادة الاعتماد على العمالة العربية المتنقلة بين البلدان العربية.

أ- توفير وتعميم المعلومات عن خصائص أسواق العمل العربية وحاجاتها من العمالة في المجالات والمستويات المختلفة بشكل دوري.

ب- تطوير التشريعات والإجراءات المنظمة لانتقال العمالة العربية واستقدام العمالة الأجنبية في الأقطار العربية.

ج- استثمار التصنيف العربي المعياري للمهن الذي يوفّر لغة موحّدة لقضايا العمل على المستويين العربي والقطري، وذلك للمساهمة في تسهيل تنقل العمالة العربية وتوحيد أطر ومنطلقات المناهج والبرامج التعليمية ومستويات الأجور ومعايير التقييم للمتعلمين والمتدربين.

د- توفير متطلبات التنسيق بين الوزارات العربية المعنية بتنقل العمالة العربية على المستويين العربي والقطري، وبخاصة وزارات الداخلية والعمل.

هـ- المباشرة في اتخاذ خطوات من شأنها تسهيل تنقل العمالة العربية تدريجياً وصولاً إلى حرية تنقلها عندما يتم إنشاء السوق العربية الموحدة حسب ما هو مقرر في عام 2020، باعتبار أن حرية تنقل العمالة العربية من المعالم الرئيسية لتحقيق السوق العربية المشتركة.

5. رفع معدّل النمو في الإنتاجية بنسبة 10% خلال الفترة في كل البلدان العربية، وتوفير بيئة عمل مناسبة تحفز على رفع الإنتاجية وفق المعايير الدولية.

أ- تطوير عناصر الجودة وتبني مفاهيم الجودة الشاملة في قطاعات العمل المختلفة، والتي تشمل المدخلات والعمليات والمخرجات في مؤسسات العمل.

ب- إيلاء العناية اللازمة لتطوير الموارد البشرية في قطاعات ومؤسسات العمل المختلفة وذلك بالتنسيق بين منظمات الجامعة العربية والوزارات العربية، بهدف زيادة الإنتاجية من ناحية، وتحسين الأوضاع المادية والمعنوية

للعاملين من ناحية أخرى.

ج- رصد التقدم في زيادة الإنتاجية في قطاعات ومؤسسات العمل المختلفة على المستويين العربي والقطري.

6. تحسين جودة برامج التعليم عموماً، والتعليم الفني والمهني والتطبيقي والتدريب المهني خصوصاً، ورفع نسبة الملتحقين به إلى 50% كحد أدنى من الملتحقين بالتعليم ما بين التعليم الأساسي والتعليم العالي، والعناية ببرامج إعادة التدريب والتأهيل خلال العقد.

أ. وضع إستراتيجية عربية للتدريب والتعليم المهني والتقني، واعتمادها على المستويين العربي والقطري.

ب. توفير وتعميم ما يتوافر من معلومات عن حاجات أسواق العمل العربية من العمالة لاستثمار هذه المعلومات في تطوير برامج التدريب والتعليم المهني على المستوى القطري.

ج. تطوير برامج التدريب والتعليم المهني وتنويعها لتلبية متطلبات قطاعات العمل خارج نطاق المنشآت الكبيرة والمتوسطة .

د. توفير التكامل والارتباط بين برامج التدريب والتعليم المهني من ناحية، وبرامج التعليم العام والتعليم العالي من ناحية أخرى، بما يساعد على تحسين نوعية التدريب والتعليم المهني وجودته، وتحسين الإقبال عليه.

هـ. تطوير برامج التدريب والتعليم المهني النظامية وغير النظامية الموجهة لفئات المجتمع الأكثر حاجة كالإناث والباحثين عن العمل، وذوي الاحتياجات الخاصة، والفئات المهمشة، وذلك في ضوء حاجات سوق العمل وقدرات الملتحقين واستعداداتهم.

و. تطوير الشراكة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في التخطيط والتنظيم والتنفيذ لنظم ومؤسسات التدريب والتعليم المهني.

ز. تطوير نظم وبرامج إعداد وتدريب المدربين والإداريين قبل الخدمة وفي أثناء الخدمة لمؤسسات التدريب والتعليم المهني على المستويين العربي والقطري.

ح. رصد التقدم في نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني من الملتحقين بالتعليم ما بين التعليم الأساسي والتعليم العالي على المستويين العربي والقطري.

ثانياً : البرنامج التنفيذي للعقد العربي للتشغيل ((2010 - 2020)) :

فيما يلي أبرز ملامح البرنامج التنفيذي المطلوب لتحقيق أهداف العقد العربي للتشغيل :

- اعتماد الفترة 2010-2020 عقداً عربياً للتشغيل.
- تخفيض معدلات البطالة في جميع البلدان العربية بمقدار النصف.
- تخفيض نسبة المشتغلين ممن يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد إلى النصف.
- رفع معدل النمو في الانتاجية بنسبة 10% خلال الفترة في كل البلدان العربية، وتوفير بيئة عمل مناسبة تحفز على رفع الانتاجية وفق المعايير الدولية.
- تحسين جودة برامج التعليم عموماً، والتعليم الفني والمهني والتطبيقي والتدريب المهني خصوصاً، ورفع نسبة الملتحقين به إلى 50% كحدّ أدنى من الملتحقين بالتعليم ما بين التعليم الأساسي والتعليم العالي، والعناية ببرامج إعادة التدريب والتأهيل خلال العقد.

هذا بالإضافة إلى مجموعة من الاعتبارات والتوجهات التي أبرزها الإعلان كالتأكيد على أهمية التنمية الاجتماعية إلى جانب التنمية الاقتصادية وتوجيه صناديق التنمية العربية بهذا الاتجاه، والعمل على زيادة تدفقات الاستثمارات البيئية العربية، وتيسير تنقل الأيدي العاملة العربية بين البلدان العربية، وتطوير آليات التشاور والتنسيق بين الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وأطراف الإنتاج وصناديق التنمية العربية والمجتمع المدني، وتمويل برامج منظمة العمل العربية الموجهة لدعم التشغيل والحد من البطالة، وغير ذلك من الاعتبارات والتوجهات.

وللوصول إلى تحقيق هذه الأهداف لابد من الأخذ بالأدوات والآليات التالية :

أ. على المستوى العربي :

1- الدراسات والمطبوعات والإصدارات :

تعمل منظمة العمل العربية على أن تشتمل المطبوعات والإصدارات والدراسات والنشرات التي تصدر عنها، على تحليل معمق للقضايا التي يشتمل عليها العقد العربي للتشغيل.

2- المؤتمرات والندوات وورش العمل :

وضعت منظمة العمل العربية برنامجاً متكاملًا للندوات وورش العمل المتخصصة، يشتمل على طرح قضايا العقد العربي للتشغيل ومناقشتها والخروج بخطط عمل وتوصيات للسياسات. كما تطرح المنظمة قضايا العقد العربي للتشغيل كمحاور للمؤتمرات التي تعقدها.

3- المشاريع :

تتولى المنظمة إعداد مشاريع تنفيذية محددة، يتم تمويلها من موازاناتها أو من مصادر أخرى، لتنفيذ نشاطات محددة ضمن متطلبات العقد العربي للتشغيل.

4- التدريب وبناء القدرات :

تعقد المنظمة دورات تدريبية على المستويين العربي والقطري حسب الحاجة، لتطوير قدرات مجموعات وفئات معينة مستهدفة ومعنية بقضايا العقد العربي للتشغيل، سواء على مستوى التخطيط ووضع السياسات، أو على مستوى الإجراءات التنفيذية والتطبيق العملي.

5- التنسيق والتعاون مع الجامعة العربية والوزارات والمنظمات العربية :

تقوم المنظمة بالتنسيق مع الجامعة العربية، وبتفعيل التعاون مع الهيئات والمنظمات العربية المختلفة، حسب مجالات اختصاصها، ووفق متطلبات العقد العربي للتشغيل.

6- تعمل المنظمة على مد جسور الاتصال والتعاون مع الجهات والمنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة (منظمة العمل الدولية - الاسكوا - البنك الإسلامي للتنمية ... الخ) لتنفيذ برامج ومشاريع محددة حسب مجالات اختصاصها وبما يتفق وأهدافها وينسجم مع متطلبات العقد العربي للتشغيل.

7- التوعية والإعلام :

تتولى المنظمة القيام بأنشطة إعلامية وإرشادية مختلفة للتعريف بالعقد العربي للتشغيل، والترويج لمكوناته، وتوفير المعلومات والبيانات ذات الصلة.

8- المتابعة والتقييم ورصد التطورات :

تصدر المنظمة تقارير دورية لمتابعة وتقييم التطورات التي تحدث في الأقطار العربية تحقيقاً لأهداف ومتطلبات العقد العربي للتشغيل، وعلى وجه الخصوص ما يتصل بسوق العمل العربي والتحويلات والتطورات المستجدة.

ب. على المستوى القطري :

1. اعتماد السياسات والاستراتيجيات الصادرة عن المنظمة بصفة رسمية، والعمل على تحقيق أهدافها ومتطلباتها، ويشمل ذلك العقد العربي للتشغيل، وإستراتيجية التدريب والتعليم المهني والتقني، والتصنيف العربي المعياري للمهن، وغيرها من السياسات والاستراتيجيات ذات العلاقة.
2. توفير الإحصاءات والبيانات والمعلومات المعتمدة رسمياً على المستوى القطري واللازمة للمنظمة لأغراض إصدار التقارير والدراسات، حسب المعايير والهيكلية التي تحددها المنظمة لهذا الغرض.
3. إجراء الدراسات والتقارير المحلية عن القضايا والمؤشرات المتعلقة بالعقد العربي للتشغيل.
4. المشاركة الفاعلة في اللقاءات والمؤتمرات والندوات وورش العمل التي تعقدتها المنظمة على المستويات المختلفة وفي المجالات المتعلقة بقضايا العقد العربي للتشغيل ومتطلباته.

5. الاستفادة من الاقتراحات والتوصيات ونتائج الدراسات الصادرة عن المنظمة واستثمارها في القضايا المختلفة المتعلقة بالعقد العربي للتشغيل.
6. وضع الخطط المرحلية وطويلة المدى لتحقيق الأهداف والمتطلبات المتعلقة بالقضايا والمؤشرات التي يعالجها العقد العربي للتشغيل.
7. تطوير التشريعات والإجراءات والممارسات التي تعنى بقضايا العمل والتشغيل وتنمية الموارد البشرية والتي من شأنها المساهمة في تحقيق أهداف العقد العربي للتشغيل وتعزيز التوجهات التي يعالجها.
8. التنسيق بين الوزارات والمؤسسات المعنية بالعمل والتعليم والاقتصاد والأمن والاعلام والثقافة والعمل الاجتماعي لدعم القضايا والمؤشرات المتعلقة بالعقد العربي للتشغيل والمساهمة في تحقيق متطلباته.
9. الاستفادة من التجارب العربية والدولية واستثمارها في تحقيق الأهداف المتعلقة بالعقد العربي للتشغيل.



المصادر

- قرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت 2009) .
- تقرير المدير العام المقدم إلى مؤتمر العمل العربى فى دورته الخامسة والثلاثين، 2008 (القرار رقم 1360) .
- تقرير المدير العام المقدم إلى مؤتمر العمل العربى فى دورته السابعة والثلاثين (المنامة 2010) .
- المؤتمر الدولى حول أزمة البطالة فى الدول العربية، 2008 (منظمة العمل العربية والمعهد العربى للتخطيط) .
- المنتدى العربى حول الدور الجديد للقطاع الخاص فى التنمية والتشغيل (الرباط 2008) .
- المنتدى العربى للتنمية والتشغيل وإعلان الدوحة (الدوحة 2008) .
- المؤتمر العربى الأول لتشغيل الشباب (الجزائر 2009 – على حمدى) .
- المنتدى العربى حول التدريب التكنى والمهنى واحتياجات سوق العمل (الرياض 2010) .
- قرار مؤتمر العمل العربى رقم (1424) باعتماد وثيقة العقد العربى للتشغيل 2010-2020.



محمد شريف
ط/محمد